اليوم الدولي للمرأة، 8 مارس/آذار 2005
رسالة ثريا أحمد عبيد
المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

مع تجمُّع زعماء العالم والمنظمات النسائية في نيويورك لاستعراض ما تحقق من توصيات مؤتمر بيجين العالمي الرابع المعني بالمرأة، أصبح من الواضح أن الحكومات في جميع المناطق قد حققت تقدماً كبيراً في اعتماد تشريعات وسياسات لحماية حقوق الإنسان للمرأة. فلقد تعززت في العقد الماضي الأطر القانونية والسياسية لتحقيق المساواة بين الجنسين. أما التحدي الماثل الآن فهو إنفاذ القوانين التي أصبحت موجودة وترجمة السياسات القائمة إلى برامج ملموسة تعود بالفائدة على النساء والفتيات.

وموضوع اليوم الدولي للمرأة هذا العام، وهو "المساواة بين الجنسين بعد سنة 2005: بناء مستقبل أكثر أماناً"، يقر بأن تحقيق تقدم أكبر لحماية حقوق المرأة وكفالة مشاركتها الكاملة في عملية صُنْع القرار أمر لابد منه لتحقيق السلام والتنمية والمساواة. ومازال هناك الكثير الذي يجب القيام به. فحتى اليوم لم يحقق سوى 15 بلداً النسبة المستهدفة لعضوية النساء في البرلمانات وهي 30 في المائة. كما أن ارتفاع مستويات العنف ضد المرأة في مناطق النزاعات، وتزايد الاتجار بالنساء والأطفال، وارتفاع معدلات الوفيات النفاسية، وتصاعد معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين النساء والفتيات، واستمرار الممارسات التقليدية الضارة، هي أمور تشير جميعها إلى الحاجة إلى مزيد من الوعي ومن العمل الجماعي.

وبما أن التقاليد والممارسات غالباً ما تكون أقوى من القانون، يجب بذل جهود أكبر لتمكين المرأة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وإشراك الرجل، واستخدام نُهُج تراعي الحساسيات الثقافية. وإنني أدعو اليوم جميع الزعماء إلى التساؤل عما إذا كانت الممارسات التي تميّز ضد المرأة والفتاة تسهم في رفاه الأفراد والأسر والمجتمعات، كما أدعوهم إلى إثارة نقاش بهذا الشأن. فثمة مجموعة متزايدة من الأدلة التي تبيّن أن إتاحة سُبُل الحصول على قدم المساواة على خدمات التعليم والصحة، وفرص كسْب دخل، وعلى الحقوق القانونية، لا تعود بالفائدة على المرأة فقط بل على جميع أفراد المجتمع. فهي تطلق الإمكانات الكاملة لنصف الجنس البشري لكي يسهم في تحقيق مزيد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي للجميع.

وللصحة والحقوق الإنجابية أهمية محورية، مثلما اتفق زعماء العالم في القاهرة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفي بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. فلجميع الأفراد الحق في أن يحصلوا على خدمات الصحة الإنجابية، وفي أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد أطفالهم وتوقيت إنجابهم والمباعدة بين ولادتهم وأن يتاح لهم ما يلزم من معلومات ووسائل للقيام بذلك؛ وفي أن يتخذوا قرارات بشأن الإنجاب دون إكراه أو تمييز أو عنف. والصحة والحقوق الإنجابية هما السبيل إلى تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتحقيق الغايات الإنمائية الدولية. وخدمات الصحة الإنجابية تحول دون حالات الحمل غير المقصود والإجهاض، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ووفيات الأمهات والرضع والأطفال، كما أنها تنقذ الأرواح.

واليوم، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، أحث الحكومات والمجتمع الدولي على إعادة تأكيد وإعادة تعزيز التزامهما بمنهاج عمل بيجين مع سعيهما إلى تخفيض الفقر وتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. دعونا نؤكد مرة أخرى أن كل امرأة وكل فتاة هي إنسان فريد وقيِّم يحق له أن يحصل على فرص على قدم المساواة وأن ينعم بحقوق الإنسان المعتمدة عالمياً، بصرف النظر عن المكان الذي تولد فيه تلك المرأة أو الفتاة أو المكان الذي تعيش فيه. لقد حان الآن وقت تفعيل الجهود من أجل جعل المساواة بين الجنسين تحتل قمة أولويات جدول الأعمال الدولي بشأن السلام والتنمية.

* * *